

اللجنة البرلمانية تطالب الحكومة بسرعة إنجاز اللائحة التنفيذية لقانون حماية الأسرة وزيادة عدد مراكز الرؤية

# «الأسرة» تخاطب «التشريعية» لاستعجال تقرير تعديل قانون الجزاء لإلغاء المادة 153 لتشديد عقوبة الجرائم ضد المرأة

خلافات اسرية تم تداولها في 2020 هناك عنفا مورس ضدها وهناك 116 رجلا ادعى وجود شكل من اشكال العنف. وبين انه من جهة أخرى لابد من كسر دائرة العنف التي تمارس على الطفل الذي بدوره عندما يكبر يمارسها على الآخرين، ومن بينها العنف اللفظي والتتمر في المدارس وعلى الوسائل الكترونية والأفلام وغيرها. وأكد الشاهين أن تلك الظواهر مرفوضة في ديننا الإسلامي وفي عاداتنا وتقاليدينا ومجتمعنا المسلم والمسالمة، وهو ما يستلزم معالجتها بالشكل الملائم حفاظا على الأسرة الكويتية من جهة أخرى، قال الشاهين إن اللجنة أرسلت كتابا إلى اللجنة التشريعية للاستعجال في تحويل الاقتراحات بقوانين بشأن إلغاء المادة 135 وتشديد عقوبة اقتحام المنازل لارتكاب جرائم جنسية وعقوبات المتحرشين إلى لجنة الأسرة باعتبارها اللجنة المختصة.



جانب من اجتماع لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل أمس

وهو 25623888 مؤكدا ان البلاغات سيتم استقبالها بسرية وخصوصية للعمل على معالجتها. وأكد ان العنف ضد المرأة هو الشغل الشاغل الأكبر، مشيرا إلى أنه من أصل 4339 قضية طلاق أو

المقبل، وستقوم اللجنة بالمتابعة وزيارة ميدانية للوقوف على هذا الإجراء. وطالب الشاهين اي شخص يشعر بممارسة العنف ضده بالاتصال بالخط الخاص بإدارة العامة للمباحث الجنائية 6 المقبل، وستقوم اللجنة بالمتابعة وزيارة ميدانية للوقوف على هذا الإجراء. وطالب الشاهين اي شخص يشعر بممارسة العنف ضده بالاتصال بالخط الخاص بإدارة العامة للمباحث الجنائية



أسامة الشاهين متحدثا

حيث انتهت المهلة القانونية لصدورها في 15 مارس الماضي. ولفت إلى أن الحضور من الجهات المعنية أفادوا للجنة بان اللائحة في طور المراجعة النهائية من إدارة الفتوى والتشريع، مشددا على ضرورة الاسراع

ناقشت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل في اجتماعها أمس الأحد تكليف المجلس بدراسة وبحث موضوع المادة (153) من قانون الجزاء ومدى ملاءمتها مع واقع المجتمع، وبحث حوادث الاعتداء الأخيرة على المرأة. وقال رئيس اللجنة النائب أسامة الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعها السابع بحضور مسؤولي وزارة الداخلية والإدارة العامة للمباحث الجنائية، وإدارة التحقيقات الأعلى لشؤون الأسرة ووزارة العدل ممثلة بإدارة الاستشارات الأسرية. وأضاف ان الاجتماع ناقش تكليف مجلس الأمة في جلسة 30 مارس الماضي، وبناء على كتاب من اللجنة وكتاب آخر من النائب د. عبدالعزيز الصقبي المناقشة ظاهرة العنف ضد المرأة خصوصا والأسرة بشكل عام.

## استفسر عن تأخرها في العدلية والفيحاء وكيفان وقرطبة والسرة وغيرها عبد العزيز الصقبي يسأل عن مشروع المرحلة الثالثة للألياف الضوئية

أن تعاقبت الوزارة مع هذه الشركة؟ مع تزويدي بالمستندات والإجراءات التعاقدية التي على أساسها اختيرت الشركة المشرفة على المرحلة الثالثة مع توضيح القيمة المالية للمشروع. 2- كشف بالشركات المتقدمة لمشروع المرحلة الثالثة للألياف الضوئية، مع توضيح العرض المالي لكل شركة.



د.عبد العزيز الصقبي

وجه النائب د.عبد العزيز الصقبي سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس في شأن مشروع المرحلة الثالثة للألياف الضوئية. ونص السؤال على ما يلي: طبق نظام الألياف الضوئية (الفايبر) في العديد من مناطق الكويت لمواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، وأعلن عن المرحلة الثالثة والأخيرة من المشروع في أكتوبر 2018 لتغطية المتبقية من مناطق الكويت والتي تفوق قدرتها الاستيعابية على 100 ألف قسيمة تشمل مناطق جديدة وقديمة، لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي:

3- ما سبب تأخر المشروع في مناطق (العدلية والفيحاء وكيفان وقرطبة والسرة والروضة والجابرية والخالدية) وما الجدول الزمني المخطط لإتمام المشروع في جميع مناطق الكويت؟ 4- هل توجد أي معوقات تؤخر إتمام المرحلة الثالثة من المشروع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى ذكر الأسباب والإجراءات التي اتخذتها وزارة المواصلات لمعالجة هذه المعوقات مع تزويدي بالمستندات والتفاصيل الدالة على ذلك.

1- هل طرحت المناقصة لمشروع المرحلة الثالثة من الألياف الضوئية (الفايبر) لاختيار الشركة المشرفة والمتفذة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما الشركة التي اختيرت؟ وهل سبق

والسؤال عن أسباب تقاعس الوزارة حتى الآن من تحويل محطات التوليد واستبدالها بالحديث من وسائل التقنية بل وأنه ومنذ عام 2010 للآن لم تسر الساحة أي بادرة من الوزارة في هذا الشأن لأن بل الواضح أنها لم تقم على مسؤولياتها رغم توفير القوانين سبل الدعم لها. وطالب بإفادته وتزويده بالآتي، وعلى أن يكون الرد مصحوبا بما يتطلبه بيان الرد من مستندات وتقارير.

1- ما أسباب عدم قيام الوزارة للآن، على مسؤولياتها بتحديد محطات توليد الطاقة بالبلاد واستخدام الطاقة البديلة بدلا عن استخدام النفط في محطات توليد الكهرباء؟ 2- ما خطة الوزارة لتقليل ومعالجة انبعاث الأبخرة والغازات من محطات الكهرباء بما تسببه من تلوث

البيئية وفساد الهواء الضار بالمواطنين؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتقليل انبعاث النفط المولد لكهرباء وتحلية المياه. 3- لماذا لم تضع الوزارة أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010 معدلا بالقانون رقم 19 لسنة 2015 حتى الآن؟ 4- هل لدى الوزارة خطة عاجلة لترتيب فلاتر تنقية لتقليل انبعاث الغازات من المحطات؟ 5- ما تكاليف تشغيل محطات توليد الطاقة ببدائل النفط والتكاليف الحالية لهذه العمليات؟ 6- متى يتوقع قيام الوزارة باستغلال الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء والماء بما يكفي حاجة البلاد؟ وما عوائق عدم قيام الوزارة بها للآن؟

البيئية وهي واحدة من الأسس العلمية للمحافظة على البيئة وحماية البلاد من آثار ناتج عن استخدام النفط بما ينجم عنه من غازات وأبخرة ودخان يلوث الهواء ويفسد البيئة ويسبب العديد من الأضرار على الصحة العامة بالبلاد. ومع تعديل القانون رقم 39 لسنة 2010 المشار إليه بالقانون رقم 19 لسنة 2015 بتأكيد التزام قيام الوزارة إلى جانب القطاع الخاص بتنفيذ محطات توليد الطاقة، إلا وأنه لأن لم تشهد البلاد معادلات توفير الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية والغاز السائل من أجل توفير وتقليل استخدام النفط ومشتقاته في تشغيل محطات توليد الطاقة وهذه الأخيرة تعمل على توفير عدم ملايين من قيمة استهلاك النفط باستخدام الطاقة



بدر الحميدي

المحطات المتجددة وبما يعرف بالطاقة النظيفة بما يحقق معادلات توفير الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية والغاز السائل من أجل توفير وتقليل استخدام النفط ومشتقاته في تشغيل محطات توليد الطاقة وهذه الأخيرة تعمل على توفير عدم ملايين من قيمة استهلاك النفط باستخدام الطاقة

وجه النائب بدر الحميدي سؤالاً إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.مشعان العتيبي، قال في مقدمته: منذ صدور مرسوم إنشاء الوزارة ومرورا بالمرسوم رقم 77 لسنة 2007 بإعادة تنظيم وزارة الكهرباء والماء وتحديد اختصاصاتها بما يحقق إجراءات توفير احتياجات البلاد من الكهرباء والماء ووضع الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتوفير ما يتجاوز 20 ألف ميغاوات لتغطية هذه الاحتياجات والتي تصل حاليا إلى 14 ألف ميغاوات فقط. ومع دعم وتفعيل إمكانيات الوزارة بالقانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات مساهمة كويتية تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية بالتعاون مع القطاع الخاص لبناء

## بدر الحميدي: ما أسباب عدم قيام «الكهرباء» بتجديد محطات التوليد.. ولماذا لا تستخدم الطاقة البديلة؟

استفسر من وزير العدل عن عدد المخالفات والملاحظات المسجلة على الوزارة

# ثامر السويط لوزير الداخلية: ما خطة القضاء على انتشار المخدرات وتعاطيها؟ وهل توجد قوانين تخص الوزارة لم تصدر لأحتها التنفيذية؟

ما الإجراءات وطريقة التعامل التي تتخذها الوزارة بالنسبة للمتعاطين الذين ثبتت إدانتهم سواء أثناء وجودهم في السجن أو بعد خروجهم؟

يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1 - كم عدد المخالفات والملاحظات المسجلة على وزارة العدل حسب تقارير ديوان المحاسبة منذ عام 2012 حتى عام 2020؟ 2 - كيف تعاملت الوزارة مع المخالفات المالية المسجلة؟ وهل أحيل موظفون إلى النيابة العامة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بتزويدي بالبيانات والمكافآت المحسدة التي صرفت لهم منذ عام 2012 حتى عام 2020.

تزويدي بأسباب عدم الإبعاد. 5 - ما الإجراءات وطريقة التعامل التي تتخذها الوزارة بالنسبة للمتعاطين الذين ثبتت ادانتهم سواء أثناء وجودهم في السجن أو بعد خروجهم؟ وهل توجد مراكز خاصة بهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بكشف بعدد العاملين في هذه المراكز، وتخصصاتهم، وجنسياتهم والإجراءات الخاصة بالتعامل معهم. 6 - يرجى تزويدي بكل ما يتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات من حيث تشكيلها، والإعمال التي تقوم بها، وميزانيتها السنوية، وأوجه الصرف للجهات التي تتعامل مع اللجنة. ووجه السويط سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي جاء كالتالي:

القضاء على ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها؟ وهل أجريت أية دراسات في هذا الشأن؟ 2 - كم يبلغ حجم المضبوطات من المخدرات والمواد المخدرة عموما القادمة من المنافذ الجوية والبحرية والبحرية خلال السنوات الخمس الماضية؟ 4 - بيان تفصيلي بجنسيات المحكوم عليهم في هذه القضايا، وهل يوجد أشخاص غير كويتيين ممن صدرت في حقهم أحكام قضائية بالسجن وما زالوا في الكويت ولم يُبعدوا بعد انتهاء فترة العقوبة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى

الوزارة لأحكام القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته وعدم التزامها بنصوص المواد (13) و(14) و(52) و(55) من القانون المشار إليه؟ وجاء في سؤاله الثالث لوزير الداخلية ما يلي: إن من أخطر الأوقات التي تصيب أي مجتمع هي انتشار ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تهدد الأجيال المعاصرة والمقبلة مما يثير القلق على حاضرنا ومستقبلنا، ويات من الضروري مواجهتها بشدة وجرم، ومعلوم أن كل ما يفد إلى الدولة يمر حتما من خلال دوائر الجمارك بالحدود أو المطار أو الموانئ، وللحد من هذه الآفة وما تحدثه من أضرار بحياة الإنسان. لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1 - ما خطة الوزارة

عنها تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية 2020/2019؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما الإجراءات القانونية التي اتخذت بحق المسؤولين عن هذه المخالفات؟ 2 - هل توجد من بين تلك المخالفات المشار إليها مخالفات سبق ارتكابها في السنوات السابقة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي ببيان تفصيلي عن هذه المخالفات، وأسباب عدم معالجتها. 3 - هل توجد لجنة مختصة بدراسة تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية (2020)، وتحليل المخالفات التي كشف عنها، وبيان أسبابها وسبل معالجتها حتى لا تكرر هذه المخالفات في السنوات القادمة؟ 4 - ما أسباب مخالفة

القوانين منذ عام 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما أسباب عدم تفعيلها؟ 4 - ما الوضع القانوني لكل من خالف هذه القوانين بسبب عدم صدور لوائحها التنفيذية؟ ومتى ستتجهن من اللوائح التنفيذية السابقة؟ وجاء في سؤاله الثاني لوزير الداخلية ما يلي: احتوت تقارير ديوان المحاسبة لنتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والجهات الملحقة والجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2020/2019 على العديد من المخالفات والملاحظات المالية. لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1 - هل درست وزارة الداخلية والجهات التابعة لكم المخالفات التي كشف



ثامر السويط

الإصدار؟ 2- هل توجد قوانين تخص الوزارة أقرها مجلس الأمة ولم تفلح إلى الوزارة لعمل اللائحة الداخلية التنفيذية لها؟ وهل تابعتم الأسباب وعالجتموها؟ 3 - هل توجد قوانين أصدرت لائحة تنفيذية لها ولم تفعل حتى تاريخ ورود هذا السؤال إذا كانت الإجابة بالإيجاب كم يبلغ عدد هذه

وجه النائب ثامر السويط عدة أسئلة لوزير الداخلية الشيخ ثامر العلي جاء أولها كالتالي: أصدر مجلس الأمة مجموعة من القوانين على مختلف الفصول التشريعية إلا أن هناك العديد من القوانين المحالة إلى وزارة الداخلية لم توضع لوائح تنفيذية لها، وأيضا العديد من القوانين التي صدر فيها لائحة تنفيذية ما زالت معطلة، مما ترتب عليه سلبات كثيرة واستباحة التعدي على المال العام. لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1 - هل توجد قوانين أقرت في مجلس الأمة وأحيلت إلى الوزارة ولم تصدر لائحة تنفيذية لها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب كم عددها وما مبررات عدم